بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

مرصد الأخبار

عدد رقم ٨ – الاثنين ٢٠١٧/٢/٦

الخبر:

سحر نصر تتفق مع وزيرة خارجية إندونيسيا على زيادة التعاون في المشروعات الصغيرة

استقبلت الدكتورة سحر نصر، وزيرة التعاون الدولي، صباح اليوم الأحد ٢٠١٧/٢/٥، ريتنو مارسودى، وزيرة الخارجية الإندونيسية، حيث تم بحث الإعداد لاجتماعات الدورة السادسة للجنة المشتركة المصرية - الإندونيسية، المنتظر عقدها خلال العام الجاري، والتي ترأسها وزيرة التعاون الدولي من الجانب المصري، ووزيرة الخارجية الإندونيسية من الجانب الإندونيسي.

وأشارت وزيرة الخارجية الإندونيسية إلى حرص بلادها على زيادة التعاون المشترك مع مصر خلال الفترة المقبلة، خاصة في المجال الاقتصادي والتعاون التنموي بين مصر وإندونيسيا، موضحة أن زيارتها لمصر تأتى في إطار استكشاف مجالات التعاون لإندونيسيا في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها مصر، نظرا لدورها المحوري في المنطقة، معربة عن تطلعها لزيادة عدد السائحين الإندونيسيين إلى مصر، وزيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين.

وأكدت وزيرة التعاون الدولي، أهمية استفادة الكوادر المصرية من الدورات التدريبية التي تقدمها إندونيسيا في العديد من المجالات، خاصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمتع اندونيسيا بتجربة مميزة في هذا المجال.

واتفق الجانبان، في نهاية الاجتماع، على أهمية تشجيع التعاون الثنائي في مجال إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من الخبرات الفنية المتوفرة لدى كل البلدين.

(المصدر اليوم السابع، بتصرف، الأحد، ٠٥ فبراير ٢٠١٧)

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

تعليق على الخبر:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري لأي اقتصاد، ومحفز أساسي للنمو، وهي وسيلة فعالة في محاربة مشكلات الفقر والبطالة.
- ولقد بدأ اهتمام الدولة بهذا القطاع مؤخراً، بعد إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عن إطلاق برنامج بقيمة تصل إلى ٢٠٠ مليار جنيه لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وفى دراسة حديثة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما يقرب من ٩٠% من منظومة الاقتصاد القومي، وتوفر نحو ٧٥% من فرص العمل، وإن تحويلها إلى قطاع منفصل سوف يقود إلى خطة شاملة للتنمية، كما سيؤدي لوجود تيسيرات كبيرة للنهوض بالصناعة، وحل مشكلات العمالة الفنية وما تواجهه من صعوبات ومن بينها مشكلة التعليم الفني.
- واعتبرت الدراسة النموذج الإندونيسي من أهم النماذج التي يمكن دراستها، حيث تمتلك الحكومة الاندونيسية شركة عامة تدعى smesco وتعمل في مجال الترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم بالترويج لتلك المشروعات في كافة أنحاء البلاد، بالإضافة إلى الترويج في المعارض الدولية داخل وخارج إندونيسيا.
- استطاع الاقتصاد الإندونيسي خلال السنوات الماضية أن يحتل المكانة الأولى كأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، والرابع آسيويا بعد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويحتل المركز السادس عشر على المستوى العالمي، وذلك بفضل التطور الكبير الذى شمل مختلف القطاعات الاقتصادية، فتمكن من القضاء على البيروقراطية، والتحول من الاقتصاد المعتمد على تصدير الموارد الطبيعية كالأخشاب والنفط والمعادن إلى اقتصاد يرتكز على الصناعة المتطورة والخدمات اللوجستية والتقنية الرقمية.
- تعرض الاقتصاد الإندونيسي في عام ١٩٩٧ لهزة عنيفة ضمن الأزمة الاقتصادية التي شملت مجموعة دول **«آسيان»**[١]، ثم كانت الأزمة النفطية حيث كانت اندونيسيا في تلك الفترة أحد الأعضاء في منظمة «أوبك» ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على عائدات النفط، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي لما يقارب ١٣٨ مليار دولار، وارتفاع نسبة التضخم إلى ٦٠%، ووقع ربع السكان تحت خط الفقر.
- استطاعت الحكومة أن تعيد هيكلة الاقتصاد الإندونيسي من خلال عدد من الإجراءات، كان أهمها إصلاح المنظومة المصرفية بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع ، وتبنى خطة اقتصادية للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، وضع في أولوياتها تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهيكلة قطاع الموارد الطبيعية، وتطوير القطاع الإداري للدولة، وتحرير قطاع الاستثمار من القيود، والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب. و لم يعتبر ارتفاع عدد السكان

---

[١] **رابطة دول جنوب شرق آسيا** (المعروف اختصارا باسم آسيان - بالإنجليزية ASEAN : اختصارًا لـ Association of Southeast Asian Nations)، هي منظمة اقتصادية تضم عشر دول في جنوب شرق آسيا. وتعتبر كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند من الدول المؤسسة للرابطة. ثم توسعت المجموعة الآن لتشمل بروناي وكمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام. وقد تأسست الرابطة في ٨ أغسطس ١٩٦٧ في بانكوك، تايلاند. وتهدف أساسا إلى تعزيز التعاون بين الحكومات وتسهيل التكامل الاقتصادي بين أعضائها.

في إندونيسيا البالغ عددهم ٢٥٠ مليون نسمة تقريبا في عام ٢٠١٤ عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية، بل استفادوا من عدد السكان الكبير في صناعة سوق محلية ضخمة لزيادة دوران حركة رأس المال، بالإضافة إلى الاستفادة من الكثافة السكانية كقوة بشرية فاعلة في الاقتصاد الإندونيسي.

- وإندونيسيا بها موقعين من مواقع التميز الاقتصادي و الاجتماعي، واللذان يمكن الاستفادة من تجربتهما، نظرا لكونهما يمثلان نموذج للتطور الاقتصادي و الاجتماعي يمكن دراسته في مصر:
الأول: مركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم هذا المشروع في تنمية الاقتصاد الإندونيسي بشكل كبير، سواء من خلال انتاجه للمنتجات الوسيطة التي تدخل في الصناعات الثقيلة والمتوسطة، أو من خلال إنتاج منتجات نهائية للاستهلاك المحلى أو التصدير، بالإضافة إلى العائد الاجتماعي المتمثل في توفير تلك المشروعات لنحو ٥٤ مليون فرصة عمل.
الثاني: حي «بلويت» العشوائي في شمال العاصمة جاكرتا، والذى يعد من أكثر المناطق تسببا في معاناة الانسان المعيشية، وقد جرى تطويره من خلال توفير ١٥ ألف وحدة سكنية، ونقل عدد من سكان الحى إلى أماكن أخرى لتخفيف الكثافة السكانية، وتطوير جميع المرافق والخدمات، الأمر الذى كان له أثر كبير في تخفيف المعاناة عن المواطنين، وانخفاض مستوى الجريمة، والارتقاء بمستوى المناطق القديمة في العاصمة.
- وجدير بالذكر أن مصر قد انضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون لرابطة دول جنوب شرق آسيا (اسيان) عام ٢٠١٦، وهذه الخطوة تأتي في إطار توجه مصر نحو توثيق العلاقات مع الدول الآسيوية وجذبها للاستثمار في المشاريع المصرية وبصفة خاصة في منطقة قناة السويس.

الدعم الفني للاستثمار